



الوثيقة WTPF-21/3-A
22 نوفمبر 2021
الأصل: بالإنكليزية

تقرير الأمين العام للاتحاد

بشأن المنتدى العالمي السادس
لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2021

1 ديباجة

1.1 المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2021 (WTPF-21)

1.1.1 عُقد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTPF) بنجاح في الأعوام 1996 و1998 و2001 و2009 و2013، وقد أنشأه في الأصل مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لعام 1994. وبموجب [القرار 2 \(المراجع في دبي، 2018\)](#)، قرر مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2018 عقد المنتدى التالي في عام 2021.

2.1.1 والهدف من المنتدى هو توفير منصة لتبادل الآراء والمعلومات ومن ثم تكوين رؤية مشتركة بين واضعي السياسات في العالم أجمع بشأن القضايا الناشئة عن ظهور خدمات وتكنولوجيات جديدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظر في أي قضايا سياسية أخرى في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنها أن تستفيد من تبادل عالمي لوجهات النظر، إضافة إلى اعتماد آراء تعكس وجهات نظر مشتركة ([القرار 2 \(المراجع في دبي، 2018\)](#)).

3.1.1 وبموجب [المقرر 611 \(المراجع في دورة المجلس لعام 2020\)](#)، قرر مجلس الاتحاد في دورته لعام 2019 أن يتناول المنتدى في عام 2021 الموضوع التالي:

"السياسات الرامية إلى تعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة لأغراض التنمية المستدامة:"

سيناقش المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2021 (WTPF-21) كيف أن التكنولوجيات والاتجاهات الرقمية الجديدة والناشئة تمثل عوامل تمكينية للانتقال العالمي إلى الاقتصاد الرقمي. وتشمل المواضيع التي سيجري النظر فيها الذكاء الاصطناعي (AI) وإنترنت الأشياء (IoT) والجيل الخامس (5G) والبيانات الضخمة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT) وغيرها. وبهذا الصدد، سيركز المنتدى على الفرص والتحديات والسياسات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة".

4.1.1 ويجب ألا ينتج عن المنتدى أي قواعد تنظيمية إلزامية؛ ومع ذلك، يجب أن يعمل المنتدى على إعداد تقارير واعتماد آراء غير ملزمة بتوافق الآراء لتتوزع فيها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات واجتماعات الاتحاد المختصة ([القرار 2 \(المراجع في دبي، 2018\)](#)).

5.1.1 وتُنشر جميع المعلومات المتعلقة بالمنتدى في الموقع www.itu.int/wtpf.

2.1 عملية إعداد تقرير الأمين العام للاتحاد

1.2.1 تستند مناقشات المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2021 (WTPF-21) إلى تقرير واحد يُعدّه الأمين العام للاتحاد وإلى المساهمات التي سيقدمها المشاركون بناءً على ذلك التقرير، الذي سيُعدّه الأمين العام وفقاً لإجراء يعتمد على المجلس وعلى أساس المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وآراء المنتسبين والهيئات الأكاديمية وأصحاب المصلحة. ولا ينظر المنتدى في مشاريع أي آراء جديدة لم تقدم خلال الفترة التحضيرية المحددة لإعداد تقرير الأمين العام والتي تسبق المنتدى (القرار 2 (المراجع في دبي، 2018)). ويحدد هذا التقرير الذي يُعدّه الأمين العام ("التقرير") النطاق المحتمل للمناقشات ويعرض بعض قضايا السياسات قيد النظر في مختلف مجموعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بموضوع المنتدى، على النحو المنصوص عليه في [المقرر 611 \(المراجع في دورة المجلس لعام 2020\)](#) والمشار إليه في الفقرة 3.1.1 أعلاه. ويعرض التقرير أيضاً في الملحق مشاريع الآراء التي وافق عليها فريق الخبراء "IEG-WTPF-21".

2.2.1 وطبقاً [للمقرر 611 \(المراجع في دورة المجلس لعام 2020\)](#)، دعا الأمين العام للاتحاد إلى تشكيل فريق خبراء غير رسمي (IEG) يشارك كل من أعضائه بفعالية في التحضير للمنتدى WTPF-21 في هذا الصدد.

3.2.1 واسترشدت العملية التحضيرية بالجدول الزمني المبين في الملحق 2 في [المقرر 611 \(المراجع في دورة المجلس لعام 2020\)](#) وفي الجدول 1 أدناه، وعُقد اجتماع إضافي في نوفمبر 2021 كما قررت الدول الأعضاء في المجلس من خلال قرار بالمراسلة في يوليو 2021.

الجدول 1: الجدول الزمني لإعداد تقرير الأمين العام للاتحاد

تُنشر على الإنترنت الصيغة الأولى لمشروع مخطط تقرير الأمين العام للتعليق عليها	1 أغسطس 2019
الموعد النهائي لتلقي التعليقات على الصيغة الأولى لمشروع التقرير الموعد النهائي لتقديم الترشيحات من أجل تكوين فريق متوازن من الخبراء ليقدم المشورة إلى الأمين العام بشأن استكمال صياغة التقرير ومشاريع الآراء المتصلة به	21 أغسطس 2019
الاجتماع الأول لفريق الخبراء لمناقشة الصيغة الأولى لمشروع تقرير الأمين العام والتعليقات الواردة	الاجتماع الأول لفريق الخبراء غير الرسمي (23-24 سبتمبر 2019)
تُنشر على الإنترنت الصيغة الثانية لمشروع تقرير الأمين العام، وتتضمن المناقشات التي جرت في إطار الاجتماع الأول لفريق الخبراء غير الرسمي ويُتاح هذا المشروع أيضاً على الإنترنت من أجل المشاورات العامة المفتوحة	1 نوفمبر 2019
الموعد النهائي لتلقي التعليقات على الصيغة الثانية للمشروع، ولتقديم المساهمات بشأن الخطوط العريضة لمشاريع الآراء المحتملة الموعد النهائي لتلقي المدخلات من المشاورات العامة المفتوحة	23 ديسمبر 2019
الاجتماع الثاني لفريق الخبراء لمناقشة الصيغة الثانية لمشروع تقرير الأمين العام والتعليقات الواردة، بما في ذلك التعليقات الواردة من المشاورات العامة المفتوحة	الاجتماع الثاني لفريق الخبراء غير الرسمي (10-11 فبراير 2020)
تُنشر على الإنترنت الصيغة الثالثة لمشروع تقرير الأمين العام، وتتضمن المناقشات التي جرت في إطار الاجتماع الثاني لفريق الخبراء غير الرسمي والخطوط العريضة لمشاريع الآراء ويُتاح هذا المشروع أيضاً على الإنترنت من أجل المشاورات العامة المفتوحة	1 أبريل 2020
الموعد النهائي لتلقي التعليقات على الصيغة الثالثة للمشروع، ولتقديم المساهمات بشأن مشاريع الآراء المحتملة الموعد النهائي لتلقي المدخلات من المشاورات العامة المفتوحة	15 يونيو 2020

الاجتماع الثالث لفريق الخبراء لمناقشة الصيغة الثالثة لمشروع تقرير الأمين العام والتعليقات الواردة، بما في ذلك التعليقات الواردة من المشاورات العامة المفتوحة	الاجتماع الثالث لفريق الخبراء غير الرسمي (14-16 سبتمبر 2020)
تُنشر على الإنترنت الصيغة الرابعة من مشروع تقرير الأمين العام، بما يشمل مشاريع الآراء، وتتضمن المناقشات التي جرت في إطار الاجتماع الثالث لفريق الخبراء غير الرسمي	1 نوفمبر 2020
الموعد النهائي لتلقي التعليقات بشأن الصيغة الرابعة لمشروع التقرير	23 ديسمبر 2020
الاجتماع الرابع لفريق الخبراء لمناقشة الصيغة الرابعة لمشروع تقرير الأمين العام، بما في ذلك مشاريع الآراء والتعليقات الواردة	الاجتماع الرابع لفريق الخبراء غير الرسمي (1-2 فبراير 2021)
تُنشر على الإنترنت الصيغة الخامسة لمشروع تقرير الأمين العام وتتضمن المناقشات التي جرت في إطار الاجتماع الرابع لفريق الخبراء غير الرسمي، بما في ذلك نص مشاريع الآراء المحتملة في شكل ملحق	15 مارس 2021
ويُتاح هذا المشروع أيضاً على الإنترنت من أجل المشاورات العامة المفتوحة	
الموعد النهائي لتلقي التعليقات بشأن الصيغة الخامسة لمشروع التقرير، بما في ذلك مشاريع الآراء المحتملة	1 مايو 2021
الموعد النهائي لتلقي التعليقات الواردة من المشاورات العامة المفتوحة	
الاجتماع الخامس لفريق الخبراء لمناقشة الصيغة الخامسة لمشروع تقرير الأمين العام، وكذلك مشاريع الآراء والتعليقات الواردة، بما فيها تلك الواردة من المشاورة العامة المفتوحة	الاجتماع الخامس الافتراضي لفريق الخبراء غير الرسمي (31 مايو - 2 يونيو 2021)
تُنشر على الإنترنت الصيغة السادسة لمشروع تقرير الأمين العام وتتضمن المناقشات التي جرت في إطار الاجتماع الخامس لفريق الخبراء غير الرسمي، بما في ذلك مشاريع الآراء المحتملة في شكل ملحق	1 يوليو 2021
الموعد النهائي لتلقي التعليقات بشأن الصيغة السادسة لمشروع التقرير، بما في ذلك نص مشاريع الآراء	15 أغسطس 2021
الاجتماع السادس لفريق الخبراء لمناقشة الصيغة السادسة لمشروع تقرير الأمين العام، وكذلك مشاريع الآراء والتعليقات الواردة	الاجتماع السادس لفريق الخبراء غير الرسمي (24 و 27 و 28 سبتمبر 2021)
الموعد النهائي لتلقي المساهمات من أجل الاجتماع السابع لفريق الخبراء غير الرسمي	3 نوفمبر 2021
الاجتماع السابع لفريق الخبراء لوضع مشروع تقرير الأمين العام في صيغته النهائية، بما في ذلك النص النهائي لمشاريع الآراء، لتقديمه إلى المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاجتماع السابع لفريق الخبراء غير الرسمي (15-17 نوفمبر 2021)
يُنشر على الإنترنت التقرير النهائي للأمين العام المقدم إلى المنتدى، بما في ذلك مشاريع الآراء	1 ديسمبر 2021
المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جنيف	16-18 ديسمبر 2021

2 مواضيع المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2021 (WTPF-21)

1.2 بموجب [المقرر 611 \(المراجع في دورة المجلس لعام 2020\)](#)، قرر المجلس في دورته لعام 2019 أن يتناول المنتدى الموضوع الوارد في الفقرة 3.1.1.

- 2.2 وينطوي هذا الموضوع على إمكانات للمساهمة في التنمية المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ونظراً لما يشهده العالم من تطورات كبيرة في التكنولوجيات والاتجاهات التي باتت تحدث تحولاً في الاقتصاد الرقمي العالمي، فإن من اللازم معالجة القضايا في مختلف القطاعات من قبيل الصحة، والتعليم، والعمالة، والبيئة، والنقل، والزراعة، والتغذية، والإعاقة، وتمكين الشباب، والشمول الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر.
- 3.2 ويعتمد تحقيق هذه الإمكانيات على عوامل عديدة منها تهيئة بيئة سياساتية تمكينية تشجع الاستثمار والابتكار من خلال المنافسة وبناء القدرات والشفافية والمرونة والمشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. فتشجيع الابتكار والاستثمار، بما يشمل إزالة الحواجز، أمر ضروري لتمكين الانتقال العالمي إلى الاقتصاد الرقمي.
- 4.2 وتجلب هذه الإمكانيات التحويلية في الوقت نفسه فرصاً كبيرة وتحديات سياساتية معقدة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والبيئية والإنمائية. وبعض هذه الفرص والتحديات ليس جديداً، فقد سبق أن شهد العالم تحولات مماثلة في المجتمع والصناعة والاقتصاد أدت إلى ظهور نماذج جديدة من النمو والابتكار. وثمة ضرورة سياساتية للتعلم هذه التجارب السابقة لتوجيه الاستراتيجيات بشكل أفضل لتعزيز الفرص والتصدي للتحديات المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز الابتكار لتحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسات متوازنة ومدروسة.
- 5.2 ومن المهم الاعتراف بالتحديات الكبيرة التي تواجهها البلدان النامية في تعبئة الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، والتصدي لهذه التحديات.
- 6.2 ويكتسي دعم بيئة تمكينية من خلال وضع السياسات بطريقة فعّالة في هذا الصدد أهمية بالغة لتيسير الجهود، خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، لتشجيع الابتكار المتعلق بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل الاعتبارات المتعلقة بوضع السياسات عدة أمور منها احتياجات البنية التحتية، والاستثمار، والبيئة التنظيمية، والتدريب وتنمية المهارات، وحماية المستهلك، والمساواة بين الجنسين، والبيئة السوقية، والتعاون المؤسسي، ودور المعونة الإنمائية، إلخ.
- 7.2 وبالنظر إلى الفرص والتحديات والسياسات ذات الصلة، ترد أدناه بعض الأسئلة العامة التي يمكن تناولها استفاضةً في الموضوع.
- اقترح بعض الخبراء أن يركز التقرير في المقام الأول على مسألة السياسات الرامية إلى تعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، التي، فضلاً عن كونها واسعة النطاق، تمثل موضوع المنتدى WTPF-21 وتشمل أي قضايا ذات صلة فيما يتعلق بالفرص والتحديات. وأوصي أيضاً بتجنب أن يكون هذا التقرير ذا طابع إملائي مفرط.
- 1.7.2 تطلعاً إلى المستقبل، ما هي الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يعتبرها أعضاء الاتحاد عوامل تمكينية رئيسية للانتقال العالمي إلى الاقتصاد الرقمي؟ وبالنظر إلى أوجه الترابط والاعتماد المتبادل في الاستعمال والنشر، ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه واضعو السياسات وأصحاب المصلحة الآخرون في تهيئة بيئة تمكينية للتنمية المستدامة؟
- 2.7.2 كيف يتصور أعضاء الاتحاد دور الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساهمة في التنمية المستدامة، مع مراعاة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للبلدان النامية والمتقدمة على السواء ولجميع فئات السكان؟ وما هي الاتجاهات وأفضل الممارسات في مجال تطوير نُهج سياساتية تعاونية متعددة أصحاب المصلحة وشاملة لكامل القطاعات الحكومية تكون استشرافية ومرنة وقائمة على الأدلة ويمكنها أن تساهم في تحقيق هذا الهدف؟
- 3.7.2 ما هي الفرص والتحديات الرئيسية الماثلة أمام تعبئة الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؟ وما هي المشاكل المتعلقة بتطوير ونشر هذه الخدمات والتكنولوجيات؟
- 4.7.2 ما هي الفرص والتحديات التي قد تنشأ عن تعبئة الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؟ وما هي السياسات التي ينبغي أخذها في الاعتبار في هذا الصدد لحماية مصالح جميع الناس ولا سيما فئات السكان الأكثر ضعفاً؟ وما هو الدور الذي ينبغي أن يؤديه الاتحاد في هذه العملية، في إطار ولايته؟
- 5.7.2 كيف يمكن لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين تهيئة بيئة تحمي المستعملين، خاصةً فئات السكان الأكثر ضعفاً بما فيها النساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة وذوو الاحتياجات المحددة وكبار السن، عند استعمال الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

6.7.2 كيف يمكن تعزيز فرص الجميع للاستفادة من الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ وإلى جانب التحدي المتمثل في توصيل غير الموصولين من خلال البنية التحتية وحلول النفاذ التكميلية، ما الذي يمكن القيام به سعياً إلى ضمان النفاذ ميسور التكلفة للجميع، خاصة النساء والفتيات، إلى بناء المهارات اللازمة للاستفادة من بيئة متغيرة حيث يمكن للناس التعلم والتبادل والمشاركة؛ وتعزيز الحوافز لمواصلة الابتكار؛ وتهيئة بيئة للثقة والشمول؟ وكيف يمكن أن يساهم تحسين التعاون الدولي لجميع أصحاب المصلحة في هذه الجهود؟

أعرب بعض الخبراء عن رأي مفاده أن تركيز هذا السؤال ينبغي أن ينصب على الجوانب التالية: الشمول وميسورية التكلفة وثقة المستهلك ومحو الأمية الرقمية والعمل تحديداً على إيجاد طرق مبتكرة لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة لأغراض التنمية المستدامة، لأنها الجوانب الرئيسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار بالنظر إلى موضوع المنتدى. ورأى خبراء آخرون أن من الأفضل إبقاء التركيز على مسألتَي الثقة والابتكار الأوسع نطاقاً. وفيما يتعلق بمسألة "الثقة" بوجه خاص، أكد هؤلاء الخبراء على أن بناء الثقة في التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة سيكون عاملاً رئيسياً في تعزيز التعامل مع هذه التكنولوجيات على نطاق أوسع، وأن مفهوم "الثقة" أوسع من مجرد ثقة المستهلك ومحور الأمية الرقمية.

7.7.2 ما هي السياسات اللازمة لتعزيز التعليم والمهارات والتدريب لإنشاء قوى عاملة ماهرة؟ وكيف يمكن لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين المساعدة في تحديد قاعدة المهارات اللازمة والحفاظ عليها وتطويرها؟

8.7.2 كيف يمكن لواضعي السياسات بناء بيئة تمكينية للاستثمار؟ وما هي السياسات التي يمكن أن تساعد في ضمان مساعدة البيئات التنظيمية والسوقية في تعبئة الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؟

9.7.2 كيف يمكن لأصحاب المصلحة بناء مشاركة محلية وشاملة في الأنظمة الإيكولوجية لوضع السياسات والابتكار تعزيز ثقة المستهلك وتمكين نشر واستعمال الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؟

10.7.2 ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز التعاون المتعدد أصحاب المصلحة من أجل تمكين البلدان النامية من الحصول على الفوائد التي يولدها الاقتصاد الرقمي؟

11.7.2 ما هي الطرق التي تمكّن أصحاب المصلحة، بما في ذلك في المناطق شحيحة الخدمات، من العمل معاً لتيسير زيادة فرص النفاذ المبتكر إلى الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمل قابلية النفاذ البيئي وحلول النفاذ التكميلية؟

12.7.2 كيف يمكن للاتحاد والمنتديات الدولية الأخرى مواصلة التعاون بشكل أوثق، من خلال عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)، في دعم استعمال الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية المستدامة؟

8.2 بعض المواضيع المطروحة للنظر

يتضمن [المقرر 611](#) (المراجع في دورة المجلس لعام 2020) بعض المواضيع المطروحة للنظر على النحو المبين أدناه.

وأشار بعض الخبراء إلى أن المواضيع التالية ينبغي تناولها في تقرير الأمين العام من منظور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة. وأوصوا بعدم إدراج أقسام قائمة بذاتها بشأن هذه المواضيع من أجل الاتساق بشكل أوثق مع موضوع المنتدى WTPF-21 وولاية الاتحاد. ورأى خبراء آخرون أن [المقرر 611](#) (المراجع في دورة المجلس لعام 2020) أقر المواضيع التالية بشكل صريح، ومن ثم، أوصى بمناقشة كل منها على حدة وإدراجها في التقرير كأقسام قائمة بذاتها.

1.8.2 الذكاء الاصطناعي (AI)

1.1.8.2 تنطوي حلول الذكاء الاصطناعي وتكنولوجياته على إمكانات كفيلة بإحداث تحول في مجالات متنوعة وبالغة الأهمية كالتعليم والرعاية الصحية والشؤون المالية والنقل والزراعة والطاقة وإمكانية النفاذ والتوصيلية. وتجلب هذه الحلول والتكنولوجيات معها فرصاً وتحديات ومخاطر.

2.1.8.2 وتشمل بعض أمثلة الأسئلة التي تتعلق بالسياسات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي والتي يمكن النظر فيها ما يلي:

أ) كيف يمكن لحلول الذكاء الاصطناعي وتكنولوجياته التي تيسر وتعزز استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تُستخدم لتحقيق التنمية المستدامة؟ وما هي الضورورات السياساتية الرئيسية التي تدفع صانعي القرار

- إلى استكشاف إمكانات الحلول والتكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي والاستفادة منها لتمكين التنمية المستدامة، بما في ذلك الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي؟
- (ب) كيف يمكن للبلدان النامية أن تستغل فوائد حلول الذكاء الاصطناعي وتكنولوجياته التي تيسر وتعزز استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
- (ج) ما هي التحديات الماثلة أمام نشر واستخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي التي تيسر وتعزز استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
- (د) كيف يمكن لأصحاب المصلحة أن يعزوا تطوير واستخدام حلول الذكاء الاصطناعي وتكنولوجياته التي تيسر وتعزز استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات لدعم التنمية المستدامة؟
- (هـ) كيف يمكن لحلول الذكاء الاصطناعي وتكنولوجياته التي تيسر وتعزز استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تُستخدم لمعالجة الاستدامة البيئية؟

2.8.2 إنترنت الأشياء (IoT)

- 1.2.8.2 تُدخل إنترنت الأشياء والأجهزة الموصولة تحسينات على النمو الاقتصادي ورفاهية الإنسان في مجموعة من المجالات من قبيل الرعاية الصحية والمياه والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة والطاقة. ومع ذلك، قد يتعين على واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين التصدي للعديد من التحديات إذا أرادوا استغلال كامل إمكاناتها.
- 2.2.8.2 وتشمل بعض أمثلة الأسئلة التي تتعلق بالسياسات ذات الصلة بإنترنت الأشياء والتي يمكن النظر فيها ما يلي:
- (أ) كيف يمكن أن يؤدي تطوير إنترنت الأشياء ونشرها إلى تعزيز التنمية المستدامة؟
- (ب) ما هي التحديات والفرص الرئيسية الماثلة أمام واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال تطوير الأنظمة الإيكولوجية التي تدعم على أفضل وجه الطبيعة العامة والخاصة والشاملة للقطاعات لهذه التطبيقات؟
- (ج) ما هي الخطوات التي يمكن لجميع أصحاب المصلحة اتخاذها لحماية المستعملين والبنية التحتية، وتعزيز القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية النفاذ والنفوذ الشامل إلى أنظمة إنترنت الأشياء في سائر البلدان والفئات السكانية؟
- (د) ما هي الأدوار والمهام ذات الأولوية التي ينبغي الاضطلاع بها داخل الاتحاد لاستحداث الفرص من أجل تطوير إنترنت الأشياء وتنفيذها في الدول الأعضاء؟

3.8.2 الجيل الخامس (5G)

- 1.3.8.2 تنطوي تكنولوجيات الجيل الخامس على إمكانات كفيلة بجعلها واحدة من التكنولوجيات الرئيسية التمكينية لاقتصاد الغد الرقمي بربطها لكل شيء: من الهواتف الذكية إلى أجهزة الاستشعار اللاسلكية ومن الروبوتات الصناعية إلى السيارات ذاتية القيادة. ومن شأن تكنولوجيات الجيل الخامس أن تؤدي دوراً رئيسياً في تحويل المدن والمجتمعات الريفية إلى مدن ومجتمعات ذكية - مما يسمح للمواطنين والمجتمعات من استغلال الفوائد الناتجة عن اقتصاد رقمي متقدم والمشاركة في هذه الفوائد. وستتطلب الاستفادة من القدرات المحتملة لتكنولوجيات الجيل الخامس معالجة العديد من العناصر المتعلقة بنشرها بما يشمل، في جملة أمور، التكاليف والبنية التحتية.
- 2.3.8.2 وفي هذا الصدد، تشمل بعض الأسئلة الأساسية ما يلي:
- (أ) كيف يمكن لتكنولوجيات الجيل الخامس أن تعزز التنمية المستدامة؟ وما هي بعض الاستعمالات/التطبيقات الرئيسية لتكنولوجيات الجيل الخامس التي يمكن أن تدفع إلى اعتمادها؟ وما هي التحديات الرئيسية المتعلقة بنشر هذه التكنولوجيات؟
- (ب) ما الذي يمكن لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين القيام به لوضع سياسات واستراتيجيات تدعم الحلول الفعّالة، بما في ذلك عمليات النشر الحالي والنشر الجديد لشبكات الجيل الخامس، لإتاحة الفوائد والنفوذ للجميع؟
- (ج) ما هي الخطوات التي يمكن لجميع أصحاب المصلحة اتخاذها لتعزيز النظام الإيكولوجي للابتكار القائم على تكنولوجيات الجيل الخامس ونماذج الأعمال الجديدة لتعزيز الفوائد للجميع مع التقليل من التكاليف المالية وغير المالية ذات الصلة؟

4.8.2 البيانات الضخمة

- 1.4.8.2 أقر الخبراء بأهمية الفرص والتحديات التي تطرحها البيانات الضخمة.

2.4.8.2 وتنطوي البيانات الضخمة على إمكانيات كفيّلة باستحداث قيمة كبيرة للاقتصاد العالمي والمستهلكين في كل مكان - تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاعات الخاص والعام على الصعيد العالمي. ومع ذلك، قد يتعين على واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين التصدي للعديد من التحديات إذا أرادوا استغلال كامل إمكانياتها.

3.4.8.2 وفي هذا الصدد، تشمل بعض الأسئلة الرئيسية التي ينبغي النظر فيها عند تعبئة البيانات الضخمة لأغراض التنمية المستدامة ما يلي:

- (أ) كيف يمكن للبيانات الضخمة أن تعزز التنمية المستدامة؟ وفي هذا الصدد، ما هي الأدوات والتكنولوجيات والتقنيات التي يمكن لأصحاب المصلحة تطبيقها للاستفادة الكاملة من إمكانيات البيانات الضخمة؟
- (ب) ما هي الخطوات الرئيسية التي يمكن أن ينظر فيها واضعو السياسات وأصحاب المصلحة الآخرون لضمان أن استخدام البيانات الضخمة وتطبيقها يعودان بالنفع على الجميع ويوفران ضمانات للجميع؟
- (ج) كيف يمكن التصدي للتحديات المرتبطة بالبيانات الضخمة؟ وكيف يمكن لأصحاب المصلحة استغلال فوائد البيانات الضخمة بطريقة مسؤولة؟ وما الذي يمكن القيام به لضمان أن تستجيب تطبيقات البيانات الضخمة أيضاً لمن تخلفوا كثيراً عن الركب؟
- (د) كيف يمكن لأصحاب المصلحة التعاون لتطوير نهج لتسخير فوائد البيانات الضخمة المحتملة لأغراض التنمية؟

5.8.2 الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT)

1.5.8.2 أدى ظهور الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT) إلى دفع عجلة النمو وتوسيع نطاقه، وتتيح في الوقت نفسه فوائد اجتماعية واقتصادية للمستهلكين في جميع أنحاء العالم وللإقتصاد العالمي.

2.5.8.2 وفي الوقت ذاته، يُعكف بشكل متزايد على تحليل الآثار الاقتصادية على النموذج التقليدي لصناعة الاتصالات وعلى مشغلي الاتصالات، بما يشمل تطوير فهم أفضل للطرق التي يمكن بها للسياسات تعبئة الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت لأغراض التنمية المستدامة.

3.5.8.2 وفي هذا الصدد، تشمل بعض أمثلة الأسئلة التي تتعلق بالسياسات ذات الصلة بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت ما يلي:

(أ) ما هي بعض الفرص والتحديات الرئيسية ذات الصلة بالسياسات والمرتبطة بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت فيما يتعلق بالتنمية المستدامة؟

(ب) ما هي الضمانات الرئيسية التي يمكن لواضعي السياسات والجهات الفاعلة في مجال الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت وأصحاب المصلحة الآخرين أخذها في الاعتبار لضمان أن يعود استعمال هذه الخدمات بالنفع على الجميع؟

(ج) ما هي النهج التي يمكن النظر فيها فيما يتعلق بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت للمساعدة في تهيئة بيئة تشجع المنافسة وتحسن نطاق هذه الخدمات لجميع أصحاب المصلحة؟

(د) كيف يمكن للجهات الفاعلة في مجال الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت ومشغلي الاتصالات التعاون على أفضل نحو فيما بينهم على الصعيدين المحلي والدولي؟

(هـ) كيف يمكن للخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت أن تساهم في التنمية الاقتصادية؟

(و) ما هي النهج التي يمكن النظر فيها فيما يتعلق بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت لتعزيز دمج الفئات المحرومة من السكان؟

(ز) كيف ينبغي للاتحاد أن يواصل الاتحاد تعزيز التعاون والحوار بين أعضائه وبين أصحاب المصلحة الآخرين بشأن الأنشطة ذات الصلة بالخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، بما يشمل نشر أفضل الممارسات، خاصة في البلدان النامية؟

6.8.2 تعبئة الحلول الجديدة لأغراض التوصيلية

1.6.8.2 تتمتع الخدمات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقدرة على إحداث تحول في حياة الناس، حيث تتيح الخدمات المالية والصحية والتعليمية والعديد من الخدمات الأخرى التي تحسن من نوعية الحياة، والقدرة على المشاركة في الاقتصاد الرقمي، ووسائل المشاركة في المجتمعات المحلية.

2.6.8.2 ولم تزد جائحة كوفيد-19 سوى من إظهار الأهمية الحيوية للتوصيلية على الصعيد العالمي، بحيث سلطت الضوء على الدور المحوري الذي تؤديه الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إتاحة النفاذ إلى الخدمات الأساسية وفي دعم الاحتياجات الحرجة.

3.6.8.2 ومع ذلك، لا يتمكن ملايين الأشخاص في الأسواق الجديدة والناشئة من النفاذ إلى هذه الخدمات نتيجة الامتداد المحدود للبنية التحتية الموثوقة والأمنه وميسور التكلفة للاتصالات في الكثير من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، لا يستعمل السكان ذوو الدخل المنخفض الذين يتمتعون بإمكانية النفاذ للخدمات في كثير من الأحيان بسبب القيود الناشئة عن القدرة المحدودة على تحمل التكاليف والأعراف الاجتماعية التي يمكن أن تمنع بعض الفئات السكانية الضعيفة، مثل النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، من النفاذ إلى تكنولوجيا الاتصالات.

4.6.8.2 وسعيًا إلى سد هذه الفجوات، تعمل الجهات المعنية بتقديم الخدمات والحكومات والهيئات الأكاديمية والجهات الفاعلة من المجتمع المدني على تطوير واستكشاف الابتكارات في مجال التكنولوجيا وخطط الأعمال ونماذج التمويل. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: أجهزة الراديو المتنقلة العاملة بالطاقة الشمسية والمنخفضة التكلفة التي من شأنها أن تتيح للمناطق الريفية خيارات جديدة في مجال التوصيلية؛ الأنظمة الجديدة للخدمات الساتلية العالية السعة التي من شأنها أن تتيح النفاذ منخفض التكلفة إلى الإنترنت في المواقع النائية؛ نماذج الأعمال المبتكرة بما في ذلك حلول النفاذ التكميلية التي تعمل عمداً من أجل تقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية وإشراكها في إزالة الحواجز التي تحول دون استخدام التكنولوجيا.

5.6.8.2 وفي هذا الصدد، تشمل بعض الأسئلة الرئيسية التي ينبغي النظر فيها ما يلي:

- (أ) ما هي أنواع التكنولوجيات ونماذج الأعمال المبتكرة، بما في ذلك حلول النفاذ التكميلية، التي ينبغي أن يكون صانعو القرار أكثر اطلاعاً عليها عند تحديد طريقة معالجة فجوات التوصيلية والنفاذ والاستخدام في السياقات السوقية الفريدة الخاصة بهم؟
- (ب) كيف يمكن حشد الاهتمام بالابتكار في القطاع الخاص ولدى أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة لحل السياقات السوقية الفريدة للأسواق الجديدة والناشئة؟
- (ج) كيف يمكن تنسيق آليات التمويل على نحو وثق لتعبئة الحلول الجديدة لأغراض التوصيلية؟
- (د) كيف يمكن تيسير زيادة التعاون وتبادل المعارف بين المبتكرين والمستثمرين والمجتمعات المحلية لتسريع تطوير هذه الابتكارات؟
- (هـ) ما هي التحديات والفرص في مجال تعبئة الحلول الجديدة لأغراض توسيع توصيلية الإنترنت، خاصة في المناطق النائية والمناطق شحيحة الخدمات؟

الملحق: مشروع الآراء بشأن المنتدى العالمي السادس
لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2021

مشروع الرأي 1: تهيئة بيئة تمكينية لتنمية ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة

إن المنتدى العالمي السادس لسيساسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2021)،

إذ يدرك

(أ) بالقرار 75/202 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بشأن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة"؛

(ب) بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

(ج) بالقرار 71 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2020-2023"، الذي يرمي إلى تعزيز بيئة سياساتية وتنظيمية تمكينية مؤاتية للتنمية المستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات؛

(د) بالقرار 201 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "تهيئة بيئة مؤاتية لنشر واستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

(هـ) بالرأي 2 (جنيف، 2013) للمنتدى العالمي الخامس لسيساسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات بشأن "تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض"؛

(و) بالقرار 200 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "برنامج التوصيل في 2030 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، لصالح التنمية المستدامة"،

وإذ يضع في اعتباره

(أ) أن فعالية "السياسات الرامية إلى تعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة لأغراض التنمية المستدامة" تعتمد على فهم شامل لمسائل مثل النفاذ والشمول، والقدرة على تحمل التكاليف، والثقة والأمن، ومحو الأمية الرقمية، والتدريب وتنمية المهارات؛

(ب) أن ديباجة دستور الاتحاد الدولي للاتصالات تعترف اعترافاً كاملاً بالحق السيادي لكل دولة عضو في تحديد سياساتها الخاصة بالاتصالات؛

(ج) أن مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك واضعو السياسات والمنظمون والقطاع الخاص والمستهلكون والهيئات الأكاديمية وغيرهم، يؤدون دوراً هاماً في تهيئة بيئة تمكينية لتعبئة خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛

(د) أن "الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2020-2023" ترمي إلى تعزيز بيئة سياساتية وتنظيمية تمكينية مؤاتية للتنمية المستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) أن تقرير الاتحاد لعام 2018 بشأن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأقل البلدان نمواً وأهداف التنمية المستدامة: توفير نفاذ شامل وميسور التكلفة إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً" يشير إلى أن البيئة التمكينية للاستثمار والابتكار في سوق النطاق العريض تشمل "تحرير القطاع وخصخصة شركات التشغيل الوطنية القائمة المملوكة للدولة والفصل بين الوظائف السياسية والتنظيمية والتشغيلية للقطاع، بهدف تشجيع المنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز النفاذ الشامل والابتكار وتقديم المحتوى وحماية المستهلك"،

وإذ يدرك

(أ) أن تسريع وتيرة تطوير النطاق العريض يمثل تحدياً كبيراً، لا سيما في المناطق الريفية والناحية التي يصعب الوصول إليها حيث تجعل التضاريس والعوامل الديموغرافية عائد الاستثمارات أمراً صعباً؛

(ب) أن الاستثمارات في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تركز أيضاً على جميع مراحل التطوير والنشر، بما في ذلك تعبئتها لأغراض التنمية المستدامة في مراحل لاحقة؛

(ج) أنه ينبغي تنسيق استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين القطاعات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الاستثمارات في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، وحلول النفاذ التكميلية، لتجنب تشتت الجهود وازدواجها؛

(د) أن البيئة التمكينية الفعالة لتطوير ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة ينبغي أن تتوخى بناء الثقة والأمن في هذه الخدمات والتكنولوجيات للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) أن النهج الحكومي المنسق يمكن أن يؤدي دوراً في دعم نهج منسق للتمويل والاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف توصيل غير الموصولين ودفع تطوير الخدمات والتكنولوجيات المشار إليها في الفقرة ب من "إذ يدرك" أعلاه والتي تعتبر أساسية بالنسبة إلى الاقتصاد الرقمي والشمول الرقمي والتنمية المستدامة؛

(و) أن إعلان بوينس آيرس الذي اعتمده المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 ينص على "أنه يتعين مواصلة تعزيز استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص فضلاً عن الشراكات وحشد الموارد بين القطاعين العام والخاص من أجل تحديد وتطبيق حلول تكنولوجية وآليات تمويل مبتكرة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة"،

يعرب عن الرأي التالي

1 أن النفاذ الشامل إلى خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة وتكنولوجيات جديدة وناشئة مثل تكنولوجيا الجيل الخامس (5G) والذكاء الاصطناعي (AI) وإنترنت الأشياء (IoT) والبيانات الضخمة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT)، والاستخدام الشامل لهذه الخدمات والتكنولوجيات، يمكن أن يؤدي إلى تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛

2 أن تهيئة بيئة تمكينية للاستثمار أمر بالغ الأهمية لتعبئة هذه الخدمات والتكنولوجيات كما هو مذكور في الفقرة 1 من "إذ يعرب عن الرأي التالي" أعلاه من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

3 أن إزالة العقبات أمام الاستثمار والابتكار أمر ضروري لتعبئة الخدمات والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة 1 من "إذ يعرب عن الرأي التالي" أعلاه من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

4 أن تسهيل الاستثمار جنباً إلى جنب مع استثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية والنائية باستخدام الدعم الحكومي المستهدف قد يكون مطلوباً حيث لا توجد مسوغات تجارية للاستثمارات الخاصة، وكذلك من أجل دعم التوصيلية ميسورة التكلفة وتعبئة هذه الخدمات والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة 1 من "إذ يعرب عن الرأي التالي" أعلاه من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

5 أن استخدام الخدمات والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة 1 من "إذ يعرب عن الرأي التالي" أعلاه من أجل تحقيق التنمية المستدامة يمكن أن يمكّن الأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليين؛

6 أن استخدام خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، وحلول النفاذ التكميلية، يمكن أن يعزز التنمية المستدامة، وأنه ينبغي للسياسات في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تراعي التحديات البيئية مثل التخفيف من آثار تغير المناخ؛

7 أن البيئة التمكينية لتطوير ونشر الخدمات والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة 1 من "إذ يعرب عن الرأي التالي" أعلاه تستند إلى سياسات شفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها ومستقلة وغير تمييزية وبيئات تنظيمية وقانونية تعزز الابتكار والاستثمار من المصادر العامة والخاصة؛

8 أنه ينبغي لأصحاب المصلحة مواصلة العمل معاً لتشجيع وتعزيز تبادل المعلومات وخبرات بناء القدرات وأفضل الممارسات لتهيئة بيئة مؤاتية لتعبئة خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة،

يدعو الدول الأعضاء إلى

1 النظر في أفضل السبل لتعزيز بيئة تمكينية مؤاتية لتعبئة خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، فضلاً عن حلول النفاذ التكميلية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، لتعظيم فوائدها وتدنية مخاطرها؛

- 2 النظر في اعتماد سياسات وأطر تدعم، من بين عدة أمور، تهيئة بيئة تمكينية شفافة يمكن التنبؤ بها تكون تنافسية ومستقلة ومبتكرة وغير تمييزية؛
- 3 اتباع نهج حكومي منسق للتمويل والاستثمار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاستثمار في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، لدفع عجلة التنمية المستدامة؛
- 4 تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في النظم الإيكولوجية الرقمية والنظر في تذييل العقبات في هذا الصدد؛
- 5 النظر في أفضل السبل للتسهيل على القطاع الخاص الاستثمار والابتكار وتحديث الشبكات القائمة وتشجيع الاستثمار طويل الأجل والمستدام من القطاع الخاص في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛
- 6 اعتماد سياسات مرنة ومبسطة ومبتكرة ومحايدة تكنولوجياً في مجال الطيف، لتشجيع تطوير ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛
- 7 إذكاء الوعي بالتحديات البيئية مثل تغير المناخ والتخفيف من آثاره عند وضع سياسات لدفع عجلة التنمية المستدامة،
يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى التعاون في العمل من أجل
- 1 النظر في السياسات التي تمكن من التعبئة، بما في ذلك تطوير ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، لدفع عجلة التنمية المستدامة؛
- 2 النظر في السياسات والأطر التي تأخذ في الاعتبار نماذج الأعمال المتطورة، وتعمل على تهيئة بيئة تمكينية مؤاتية ونزيهة لأصحاب المصلحة تسمح لهم بالمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية؛
- 3 تسهيل تهيئة بيئة تمكينية من خلال سبل مبتكرة للحصول على التمويل، بما في ذلك من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- 4 تشجيع نماذج تقاسم البنى التحتية من أجل خفض تكاليف الاستثمار في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة وتطبيقاتها؛
- 5 تعزيز المنافسة واستثمارات القطاع الخاص لتشجيع النمو المستمر واعتماد خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الفرص على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- 6 تعزيز البيئات السياساتية القائمة على الشفافية والاستقرار والقدرة على التنبؤ والتنافسية والتدابير غير التمييزية، وتعزيز الابتكار؛
- 7 تشجيع الابتكار وريادة الأعمال بين السكان المحليين، بما في ذلك عن طريق تشجيع دعم المجتمع لريادة الأعمال والبرامج المحلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحلول والشبكات التكميلية؛
- 8 تشجيع القطاع الخاص على تطوير التطبيقات والخدمات التي تدمج خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، مع مراعاة احتياجات المستعملين المتنوعة من خلال العمل مع المجموعات المهمشة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليون؛
- 9 تسهيل الاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص من خلال تعزيز تعاون أوثق بين مراكز التعليم والبحوث والقطاع الخاص في المجالات الناشئة؛
- 10 التشاور مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمع التقني، لضمان تهيئة بيئة سياساتية تمكينية على الصعيد الوطني تجسد آراء واحتياجات أصحاب المصلحة؛
- 11 تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتهيئة البيئات التمكينية للاستثمار،

يدعو الأمين العام

إلى مواصلة تعزيز جهود الاتحاد لتوفير منصة للتعاون والحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الدول الأعضاء والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية ودوائر الصناعة ووكالات التمويل الدولية، لتمكينها من تعزيز بيئة تمكينية لتطوير ونشر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة التي تعزز الابتكار والاستثمار وتدفع عجلة التنمية المستدامة.

مشروع الرأي 2: توفير توصيلية ميسورة التكلفة وأمنة لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة

إن المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2021)،

إذ يذكّر

- (أ) بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بعنوان "تحويل عالماً: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛
- (ب) بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة: الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛
- (ج) بإعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف اللذين تم اعتمادهما في عام 2003، وبالتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين تم اعتمادهما في تونس عام 2005، والتي صدقت عليها جميعاً الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)؛
- (د) بالقرار 101 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛
- (هـ) [بالقرار 102 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين]؛
- (و) بالقرار 130 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ز) بالقرار 137 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن نشر شبكات الجيل التالي في البلدان النامية؛
- (ح) بالقرار 200 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن برنامج التوصيل في 2030 من أجل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية؛
- (ط) بالقرار 203 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن التوصيلية بشبكات النطاق العريض،

وإذ يدرك

- (أ) أن خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة ستشكل أساس الاقتصاد الرقمي في المستقبل وتتيح تطورات التكنولوجيات والخدمات بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا الجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت؛
- (ب) أنه لتحقيق مثل هذه التطورات في التكنولوجيات والخدمات، بما فيها الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا الجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، في سياق نهج تعدد أصحاب المصلحة، من المهم زيادة وعيفرادى المستعملين وأصحاب المصلحة الآخرين بمخاطر الأمن السيبراني والمخاطر الأخرى ذات الصلة، واتخاذ تدابير لمواصلة بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ج) أن الحكومات تسعى إلى تحقيق التحول الرقمي من خلال اعتماد خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة لتقديم الخدمات للجمهور، مع الاعتراف بأن بناء الثقة والأمن في تلك الخدمات أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد؛
- (د) أن التشجيع على نشر شبكات الجيل التالي، بما في ذلك شبكات الجيل الخامس وغيرها من شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، لا سيما في المناطق غير المخدومة والشريحة الخدمات، أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- (هـ) أن للقطاع الخاص دوراً رائداً في نشر شبكات الجيل الخامس وغيرها من شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، بما في ذلك التكنولوجيات غير الأرضية مثل التكنولوجيا الساتلية، وأنه يستكشف الابتكارات في التكنولوجيا ونماذج الأعمال جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الحكومات والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني؛

(و) أن خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة تتطور بسرعة، مما يؤدي إلى فرص وتحديات جديدة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك واضعو السياسات، مثل تلك المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استخدام هذه التكنولوجيات؛

(ز) أن هناك فجوة رقمية لا تزال قائمة بين شرائح معينة من السكان الذين يستطيعون النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة وتحمل تكاليفها واعتمادها وأولئك الذين لا يستطيعون ذلك، وأن العوائق التي تعترض نفاذ النساء والفتيات واستخدامهن لها تؤثر، بشكل خاص، على الرخاء وتحد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

(ح) أن واضعي السياسات يمكن أن يساعدوا في توصيل غير الموصولين من خلال تهيئة بيئة سياسية تمكينية تشجع وتدعم استثمارات وابتكارات القطاع الخاص؛

(ط) أن أطر مثل البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) للاتحاد يمكن أن تشجع الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي في هذا الصدد؛

(ي) أن للاتحاد، بصفته الميسر الرئيسي لخط العمل جيم5 للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات، دوراً هاماً في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال التنفيذ المستمر لقرارات الاتحاد ذات الصلة وعمل لجان الدراسات المخصصة والمسائل ذات الصلة،

وإذ يعيد تأكيد

(أ) أهمية الاتصالات والنفاذ إلى وسائل الاتصالات للجميع؛

(ب) الحاجة إلى تعاون عالمي أكبر بين أصحاب المصلحة المتعددين لسد الفجوة الرقمية والحد من التحديات المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يشير إلى

دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة وخارطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي لتوفير نفاذ عالمي وبأسعار ميسورة إلى الإنترنت بحلول عام 2030،

يعرب عن الرأي التالي

(أ) أنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، السعي إلى العمل على بناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال أطر مثل البرنامج العالمي للأمن السيبراني، وفي سياق إتاحة التطورات في استخدام التكنولوجيات والخدمات، بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت؛

(ب) أن هناك حاجة إلى تعاون أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد العالمي لإتاحة تطورات التكنولوجيات والخدمات، بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، في سياق زيادة التوصيلية الميسورة التكلفة وبناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) أن للاستثمار في البنية التحتية، ولا سيما في النطاق العريض والبنية التحتية لتكنولوجيا الجيل الخامس، دوراً أساسياً في تعزيز التوصيلية الميسورة التكلفة وفي تعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة؛

(د) أنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة [السعي إلى حماية] المعلومات المحددة لهوية الأشخاص [الخصوصية] والحد من مواطن الضعف، و[العمل على تعزيز الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان حماية الفئات المهمشة والفئات السكانية الضعيفة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليين؛

(هـ) أن جهود أصحاب المصلحة المتعددين لبناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية لضمان حلول زيادة التوصيلية من أجل التنمية المستدامة؛

(و) أنه ينبغي للاتحاد أن يواصل، في إطار ولايته، التعاون بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة في المجالات ذات الصلة المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ز) أنه يمكن استخدام السياسات التالية لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة:

- '1' ترشيد العمليات لتسهيل نشر شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك سياسات النفاذ إلى حقوق الارتفاق والقواعد الأخرى التي قد تؤثر على نشر شبكات الجيل التالي؛
- '2' توعية جميع مستويات المجتمع - ولا سيما الموظفين الحكوميين المحليين المسؤولين عن السماح بالبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية - بأهمية توصيلية الجيل التالي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ومعايير السلامة المحددة فيما يتعلق بانبعثات المجالات الكهرمغناطيسية؛
- '3' توفير الطيف الكافي لمجموعة واسعة من تكنولوجيات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، في نطاقات التردد العالية والمتوسطة والمنخفضة؛
- '4' تحديث الأطر التنظيمية المطبقة على البنية التحتية للخلايا الصغيرة، وهو أمر ضروري لنشر خدمات الجيل التالي بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، والاعتراف بأنه ليست كل القواعد المطبقة على أبراج الخلايا الكبيرة مناسبة لنشر الخلايا الصغيرة؛
- '5' رسم خرائط تغطية الشبكات القائمة من أجل تحديد الأماكن التي تتوفر فيها خدمة النطاق العريض حالياً، والأماكن التي لا تزال تحتاج إليها، واستخدام تلك المعلومات لتوجيه وتشكيل السياسات المناسبة؛
- '6' التأكد من أن النفاذ إلى التوصيلية الشبكية، بما في ذلك الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، مدرج بالكامل في خطط واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأنه معترف به كمحور للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد،

يدعو الدول الأعضاء إلى

- 1 النظر فيما إذا كان اعتماد السياسات المذكورة أعلاه سيسهم في التنمية المستدامة في سياقها الوطني؛
- 2 مواصلة تعزيز التوصيلية الميسورة التكلفة، كشرط أساسي لتعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة؛
- 3 النظر في الكيفية التي يمكن أن يدعم بها استخدام الخدمات الرقمية المشتركة التنمية المستدامة عن طريق خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وتحسين عروض الخدمات، وتمكين الوصول إلى أسواق جديدة، لا سيما في مجالات مثل نشر شبكات الجيل الخامس؛
- 4 النظر في اعتماد تدابير سياساتية وتنظيمية تسهل نشر البنى التحتية في المناطق الريفية والمعزولة، بما في ذلك تقاسم البنى التحتية والتوصيل البيئي وكفاءة استخدام الطيف،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى التعاون في العمل من أجل

- 1 تعزيز الروابط الحالية بين خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي يعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات الميسر الرئيسي لها (جيم2 وجيم4 وجيم5 وجيم6) وأهداف ومقاصد التنمية المستدامة؛
- 2 النظر في السياسات التي تعود بالنفع على المواطنين والشركات والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، لا سيما في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتكنولوجيا الجيل الخامس والبيانات الضخمة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت؛
- 3 زيادة الاستثمار في نشر البنى التحتية للشبكات، بما في ذلك تكنولوجيات الجيل الخامس والجيل التالي، بهدف تحقيق النفاذ الشامل، مما يستدعي تعبئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛
- 4 مواصلة تبادل خبراتهم الخاصة في مجال نشر البنى التحتية الأرضية وغير الأرضية لسد الفجوة الرقمية، في إطار المناقشات الجارية في الاتحاد بشأن تعزيز التنمية المستدامة؛
- 5 مواصلة العمل بشكل تعاوني وبناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك في تطبيق خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة؛
- 6 تعزيز المبادرات الجديدة والتي يمكنها إحداث تحول من أجل تسريع التوصيلية، مثل مبادرة GIGA للاتحاد واليونيسف، والتحالف الرقمي للشراكة من أجل التوصيل للاتحاد،

يدعو الأمين العام

إلى مواصلة تيسير وتعزيز جهود الاتحاد لتعزيز التوصيلية الشاملة والميسورة التكلفة والأمنة من أجل التنمية المستدامة، من خلال خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة.

مشروع الرأي 3: المعارف والمهارات الرقمية من أجل النفاذ الشامل

إن المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2021)،

إذ يذكّر

- (أ) بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بعنوان "تحويل عالماً: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛
- (ب) بالقرار 72/235 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن "تنمية الموارد البشرية"؛
- (ج) بإعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدهته القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) في 2003؛
- (د) بالوثيقتين الصادرتين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات في 2005؛
- (هـ) بالقرار 71 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين (PP) للاتحاد الدولي للاتصالات، بشأن "الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2020-2023"، الغاية 1 - النمو: إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها دعماً للاقتصاد والمجتمع الرقميين"؛
- (و) بالقرار 139 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع"؛
- (ز) بالقرار 198 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "تمكين الشباب من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛
- (ح) بالقرار 205 (دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "دور الاتحاد في تشجيع الابتكار القائم على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الاقتصاد والمجتمع الرقميين"؛
- (ط) بالقرار 40 (المراجع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "الفريق المعني بمبادرات بناء القدرات"،

وإذ يضع في اعتباره

- (أ) أن نقص المهارات الرقمية يشكل عائقاً أمام الإقبال على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، بما في ذلك الإنترنت، وكفاءة استخدامها؛
- (ب) أن المهارات الجديدة اللازمة للاقتصاد الرقمي ضرورية للاستفادة من منافع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة ومواكبة التقدم التكنولوجي؛
- (ج) أن تنمية وتحسين بناء القدرات البشرية، بما في ذلك في خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، جزء أساسي من مجتمع المعلومات الشامل وسيساعد على تعزيز التنمية المستدامة؛
- (د) أن الاتحاد يدعم البلدان في جهودها الرامية إلى استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحفز للتنمية، بما في ذلك تقديم المساعدة في مجال تنمية القدرات من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات منها أكاديمية الاتحاد؛
- (هـ) أن الاتحاد يقيم شراكات مع منظمات الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والمجتمع التقني والهيئات الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تطوير البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزويد الناس، بمن فيهم الشباب، بالمهارات الرقمية وتحسين الإلمام بالمعارف الرقمية؛
- (و) أن هناك فجوة بين الجنسين وفجوة عمرية فيما يتعلق بالإلمام بالمعارف الرقمية والتعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)؛
- (ز) أن البلدان النامية¹ تواجه تحديات محددة في مجال تنمية المهارات الرقمية،

1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وإذ لا يغيب عن باله

- (أ) أن التطور السريع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة يُنشئ متطلبات وتوقعات جديدة للعاملين؛
(ب) أن ضمان الإلمام بالمعارف الرقمية والمهارات الرقمية اللازمة من أجل النفاذ الشامل يتطلب نهجاً مرناً لتلبية الاحتياجات والظروف المختلفة لفرادى البلدان،

يعرب عن الرأي التالي

- (1) أن المهارات الرقمية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، يمكن أن تساعد في الاستفادة من خدمات وتكنولوجيا الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة لأغراض التنمية المستدامة؛
(2) أن السياسات التي تعزز الإلمام بالمعارف الرقمية والتدريب وتنمية المهارات يمكن أن تكون مفيدة في تعبئة التكنولوجيا المذكورة أعلاه لأغراض التنمية المستدامة؛
(3) أن التعليم والتدريب في مجال المهارات الرقمية أمر بالغ الأهمية لتقليص الفجوة الرقمية وتعزيز تكافؤ الفرص بين البلدان ذات مستويات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المختلفة؛
(4) أن التعليم والتدريب في مجال المهارات الرقمية لهما أهمية بالغة أيضاً لتعزيز التمكين والشمول الرقمي، لا سيما بين الفئات المهمشة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون،

يدعو الدول الأعضاء إلى

- (1) جمع وتبادل البيانات بشأن المعارف والمهارات الرقمية اللازمة للنفاذ إلى خدمات وتكنولوجيا الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة للنهوض بالتنمية المستدامة؛
(2) تحديد الثغرات في مناهج المهارات الرقمية في التعليم والتدريب وغير ذلك من برامج تنمية المهارات الوظيفية الأخرى للشباب والكبار؛
(3) تحديد الحواجز التي تحول دون سد الفجوات في الإلمام بالمعارف الرقمية والمهارات الرقمية وتعزيز السياسات الرامية إلى توسيع الفرص وبناء القدرات للاستفادة من التكنولوجيا المذكورة أعلاه من خلال التعليم والتدريب وتنمية المهارات للجميع،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى العمل بشكل تعاوني من أجل

- (1) استكشاف سبل ووسائل لزيادة التعاون والتنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والمجتمع التقني والهيئات الأكاديمية لبناء المهارات الرقمية لا سيما في البلدان النامية؛
(2) دمج الإلمام بالمعارف الرقمية وتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في نهج شامل للتعليم وتنمية الموارد البشرية للجميع؛
(3) تعزيز فرص التعلم الإلكتروني، لا سيما في المناطق الريفية والنائية؛
(4) تشجيع الاستثمار في جودة التدريس والتعليم والتدريب في مجال المهارات الرقمية، بما في ذلك في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، مع التركيز على الفئات المهمشة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون، لتعزيز المهارات في مجال خدمات وتكنولوجيا الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من أجل التنمية المستدامة؛
(5) تبادل أفضل الممارسات في مجال الإلمام بالمعارف الرقمية والتعليم المتعلق بالمهارات الرقمية والمهارات وبرامج التدريب فيما بين أعضاء الاتحاد،

يدعو الأمين العام إلى

دعم التنفيذ الفعال لبرامج وأنشطة بناء القدرات ذات الصلة في الاتحاد التي تعزز التعليم والإلمام بالمعارف الرقمية والتدريب وتنمية المهارات، بما في ذلك فيما يتعلق بخدمات وتكنولوجيا الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة، وتعزيز التنمية المستدامة والتمكين الرقمي والشمول الرقمي للجميع.

مشروع الرأي 4: التكنولوجيا والخدمات الجديدة والناشئة من أجل تسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

إن المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2021)،

إذ يذكّر

- (أ) بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛
- (ب) بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات"؛
- (ج) بخطط العمل ذات الصلة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) وأهداف التنمية المستدامة (SDG) ذات الصلة للأمم المتحدة؛
- (د) بالقرار 71 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2020-2023"؛
- (هـ) بالقرار 197 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن "تيسير إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية المستدامة"؛
- (و) بالقرار 206 (دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT)"؛
- (ز) بالقرار 205 (دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "دور الاتحاد في تشجيع الابتكار القائم على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الاقتصاد والمجتمع الرقمي"،

وإذ يدرك

- (أ) أن التطور المستمر للتكنولوجيا الجديدة والناشئة، مثل تكنولوجيا الجيل الخامس (5G) والذكاء الاصطناعي (AI) وإنترنت الأشياء (IoT) والبيانات الضخمة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT)، يمكن أن يسهل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لأغراض التنمية المستدامة، مع مراعاة المناقشات والمبادرات الجارية في منظومة الأمم المتحدة التي تستكشف جوانب متنوعة لهذه التكنولوجيا لدعم التنمية المستدامة؛
- (ب) أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل تمكين للعديد من التكنولوجيا الجديدة، وبالتالي يمكن للتكنولوجيا الجديدة أيضاً أن تسهل بدورها تطوير ونشر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ج) أن خلال تسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن للتكنولوجيا الجديدة والناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا الجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، تمكين الانتقال العالمي إلى الاقتصاد الرقمي وتسريع إتاحة فوائد التحول الرقمي لمختلف الصناعات، وبالتالي دعم هدفنا المشترك المتمثل في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (د) أنه في حين أن هذا التحول سيمكن البلدان من تسخير إمكانات هذه التكنولوجيا لتسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودفع عجلة التنمية المستدامة، حيث تستفيد البلدان من هذه الإمكانيات، فإن البلدان النامية² هي الأكثر عرضة للتخلف عن الركب؛
- (هـ) أن التطوير والاستخدام المسؤولين لهذه التكنولوجيا، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، يمكنهما المساعدة لتمكين الابتكار في المستقبل ومعالجة قضايا السياسات، وأن أصحاب المصلحة المعنيين بتطويرها واستخدامها ينبغي لهم إجراء مناقشات بشأن السياسات، بما في ذلك ما يتعلق بالمساءلة والتنمية المستدامة؛
- (و) أن من المهم تعزيز بناء الثقة والأمن والتنمية الشاملة لهذه التكنولوجيا وكذلك تعزيز التمتع المنصف بفوائدها؛
- (ز) أن الاستراتيجيات أو السياسات أو اللوائح أو المبادئ التوجيهية أو المبادئ المؤاتية يمكنها أن تساهم في تعظيم إمكانات التكنولوجيا الجديدة والناشئة لتسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛

² تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(ح) أن الاتحاد الدولي للاتصالات، بصفته وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يؤدي دوراً رائداً في تنفيذ خطوط العمل ذات الصلة للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات وتناجها، ومن خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ط) أن هناك عملاً مستمراً في الاتحاد، بما فيه لجان دراسات الاتحاد، يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة لتسهيل تطوير ونشر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يعرب عن الرأي التالي

1 أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز، من خلال التعاون مع جميع أصحاب المصلحة، تهيئة بيئة مؤاتية للنظم الإيكولوجية للابتكار الرقمي من أجل النمو والتطوير الشاملين للتكنولوجيات الجديدة والناشئة ذات الصلة، مثل تكنولوجيا الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وإترنت الأشياء والبيانات الضخمة والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، لتسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛

2 أن السياسات التمكينية للاستفادة من الفرص والتصدي للتحديات المتعلقة بهذه التكنولوجيات تحتاج إلى معالجة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مع المشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة من البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛

3 أنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة العمل معاً بشكل وثيق لتسخير إمكانات الخدمات والتكنولوجيات المشار إليها في الفقرة 1 من "يعرب عن الرأي التالي" أعلاه لصالح الجميع ودفع عجلة التنمية المستدامة، فضلاً عن معالجة أي قضايا سياسية مشتركة وتحديات أخرى تتعلق، من بين عدة أمور، بالثقة والأمن والموثوقية والشمولية والشفافية وقابلية التشغيل البيئي، والتي قد تنشأ من استخدامها؛

4 أنه ينبغي للاتحاد الدولي للاتصالات، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وفي إطار ولايته، أن يواصل تعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين أعضائه وأصحاب المصلحة الآخرين في جهودهم من أجل استخدام التكنولوجيات المشار إليها في الفقرة 1 من "يعرب عن الرأي التالي" أعلاه من أجل تسهيل توفير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛

5 أنه ينبغي تشجيع أصحاب المصلحة على تنفيذ المشاريع والبرامج والمبادرات لتمكين جميع البلدان من الاستفادة من استخدام هذه التكنولوجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى التعاون في العمل من أجل

1 استغلال إمكانات التكنولوجيات المشار إليها في الفقرة 1 من "يعرب عن الرأي التالي" أعلاه لتسهيل استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

2 تعزيز السياسات والاستراتيجيات العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للاستفادة من الفرص والتغلب على التحديات المتعلقة باستخدام وتعبئة التكنولوجيات المشار إليها في الفقرة 1 من "يعرب عن الرأي التالي" أعلاه لأغراض التنمية المستدامة؛

3 تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة من البلدان النامية، ولا سيما من أقل البلدان نمواً (LDC) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، في أنشطة الكيانات والمنظمات والمؤسسات والمبادرات ذات الصلة التي تعمل في مجال المسائل السياسية المختلفة المشار إليها في هذا الرأي،

يدعو الأمين العام

إلى دعم أنشطة الاتحاد، في إطار ولايته، فيما يتعلق بالمسائل السياسية المشار إليها في هذا الرأي. ويشمل ذلك تمكين أعضاء الاتحاد من تبادل المعلومات وأفضل الممارسات من أجل الاستفادة من الفرص والتصدي للتحديات ذات الصلة بالمسائل السياسية المشار إليها في هذا الرأي.

مشروع الرأي 5: استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مواجهة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) وفي التأهب والتصدي للجوائح والأوبئة في المستقبل

إن المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2021)،

إذ يذكّر

(أ) بالقرار 74/270 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بشأن "التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)"، والذي يهيب بمنظومة الأمم المتحدة "إلى العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل حشد استجابة عالمية منسقة لمواجهة الجائحة وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية ومالية سلبية تصيب كل المجتمعات"؛

(ب) بالقرار 74/306 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، بشأن "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛"

(ج) بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (SDG) للأمم المتحدة "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" والهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة "إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" من خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(د) بالمادة 40 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، بشأن "أولوية الاتصالات المتعلقة بسلامة الأرواح؛"

(هـ) بالفصل السابع من لوائح الراديو الصادرة عن الاتحاد، بشأن "اتصالات الإغاثة والسلامة" والمادة 5 من لوائح الاتصالات الدولية بشأن "سلامة الحياة البشرية وأولوية الاتصالات؛"

(و) بالقرار 136 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساعدات الإنسانية وفي عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث، بما في ذلك الطوارئ المتعلقة بالصحة، من أجل الإنذار المبكر بها والوقاية منها والتخفيف من آثارها والإغاثة؛"

(ز) بالقرار 202 (بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكسر سلسلة الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا؛"

(ح) الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة 20 من خط العمل جيم 7 للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات (الحماية البيئية الإلكترونية) من خطة عمل جنيف والتي تدعو إلى "إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة"،

وإذ لا تغيب عن باله

(أ) أهمية شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وقدرتها على الصمود وقابليتها للتوسع، في مواجهة جائحة فيروس كورونا، ودورها في المساعدة على توصيل المزيد من الأشخاص بالإنترنت إبان هذه الأزمة، فضلاً عن الفجوات والحاجة إلى مواصلة تطوير التوصيلية؛

(ب) الإمكانيات الكبيرة لخدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتكنولوجيا الجيل الخامس، والبيانات الضخمة، والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت، التي تسهل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن أن تحسن الاستجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن جائحة فيروس كورونا فضلاً عن الجوائح والأوبئة الأخرى مع تحسين فعالية الوقاية منها والتخفيف من آثارها؛

(ج) الأحداث الأساسية حول العالم المتعلقة بانتشار جائحة فيروس كورونا، والتي تظهر بوضوح الحاجة إلى زيادة توفير النفاذ ميسور التكلفة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية الجودة والمستدامة والشاملة؛

(د) أهمية الحصول على المعلومات ذات الصلة عن الجوائح والأوبئة للمساعدة في أعمال السلامة العامة، ودعم عمل وكالات ومنظمات الصحة والإغاثة في حالات الكوارث؛

(هـ) ضرورة تعزيز الشمول الرقمي، لضمان نفاذ كل فرد إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحفاظ على استمرارية التفاعلات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية اليومية وعدم استبعاد أي شخص، باستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(و) الحاجة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميسورة التكلفة والفعّالة لتقليل المخاطر التي تهدد حياة الإنسان وصحته، وتلبية الاحتياجات الملحة للسكان من المعلومات والاتصالات، ودعم المساعدات الإنسانية، ودعم الاستجابات الاقتصادية لتحقيق الانتعاش المستدام والشامل؛

(ز) الحاجة إلى تعزيز المعارف والمهارات الرقمية للجميع بغض النظر عن العمر أو نوع الجنس أو القدرة أو الموقع لضمان حصول الجميع على فرص متكافئة للمشاركة في مجتمع المعلومات الذي توفره الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم استمراريته،

وإذ يدرك

(أ) أن هناك فجوات رقمية كبيرة داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، وأن العديد من المناطق تفتقر إلى النفاذ ميسور التكلفة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) الدور الحاسم للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع التقني وأصحاب المصلحة الآخرين في تمكين توفير توصيلية ميسورة التكلفة للجميع والمزايا التي يتمتع بها أصحاب المصلحة بعملهم معاً بشكل تعاوني لتحقيق هذه الغاية؛

(ج) أن المنظمات الدولية ذات الصلة تؤدي دوراً رئيسياً في التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة، ودعم وتسهيل تبادل أفضل الممارسات لتوفير توصيلية ميسورة التكلفة ودعم المساعدات الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث؛

(د) أن الاتحاد الدولي للاتصالات، بصفته وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يؤدي دوراً رائداً في تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذات الصلة وتناجها، والتي تتحقق من خلالها أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) العمل الجاري في الاتحاد فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة التي تيسر خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوصيات الاتحاد، لا سيما تلك التي تعزز الاستخدام الفعّال لأنظمة وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن أفضل الممارسات الأخرى ذات الصلة، التي يمكنها أن تدعم جهود الاستجابة والتعافي؛

(و) جهود الاتحاد فيما يتعلق بجمع أفضل الممارسات حول كيفية عمل الحكومات وأصحاب المصلحة بشكل تعاوني لضمان توفير التوصيلية خلال جائحة فيروس كورونا وكيف يمكن تطبيق هذه الدروس على الجوائح المستقبلية أو الجهود المستقبلية لتعزيز التوصيلية والشمول الرقمي؛

(ز) مبادرات الاتحاد بشأن التصدي لجائحة فيروس كورونا، التي جمعت بين أصحاب المصلحة بما في ذلك أعضاء الاتحاد والشركاء والعديد من وكالات الأمم المتحدة في مجالات متنوعة وبالغة الأهمية مثل القدرة على الصمود وإمكانية النفاذ والتعليم الإلكتروني والمهارات الرقمية والتعاون الرقمي، بما في ذلك:

'1' إنشاء المنصة العالمية بشأن قدرة الشبكات على الصمود (#REG4COVID)؛

'2' إصدار مبادئ توجيهية جديدة بشأن الاتصالات في حالات الطوارئ، وحماية الأطفال على الإنترنت، وإمكانية نفاذ الجميع إلى المعلومات والخدمات والمنتجات الرقمية؛

'3' تعزيز الشراكات مثل الشراكة بين الاتحاد ومنظمة الصحة العالمية، والمبادرة العالمية للاتحاد الدولي للاتصالات/صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) (GIGA)، لتوصيل كل مدرسة بالإنترنت، أو المبادرة المشتركة بين الاتحاد ومنظمة العمل الدولية بشأن تعزيز توفير فرص العمل اللائق وتعزيز المهارات الرقمية للشباب في الاقتصاد الرقمي إفريقياً؛

'4' سلسلة الحلقات الدراسية الإلكترونية حول التعاون الرقمي أثناء جائحة فيروس كورونا،

يعرب عن الرأي التالي

أن توسيع نطاق النفاذ والتوصيلية بأسعار ميسورة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة، وتعزيز الجوانب الأخرى ذات الصلة مثل الشمول الرقمي والمهارات الرقمية، سيستمر في أن يكون له دور حاسم في المساعدة على تخفيف آثار جائحة فيروس كورونا وإدارتها فضلاً عن الجوائح والأوبئة في المستقبل،

يدعو الدول الأعضاء إلى

- 1 التعاون وتقديم المساعدة والدعم للأنشطة المتعلقة باستخدام خدمات وتكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة من جانب المواطنين والمنظمات، وإن أمكن، البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان النامية³، وتقديم الدعم، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة، إلى القطاعات ذات الصلة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل المساعدة في التخفيف من آثار جائحة فيروس كورونا فضلاً عن الجوائح والأوبئة في المستقبل ودعم تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الصحية؛
- 2 النظر في كيفية مساهمة أصحاب المصلحة، بمن فيهم موردو خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في دعم الوظائف، إن أمكن، خاصةً للشركات الصغيرة والمتوسطة (SME)، ومواصلة العمليات والمبادرات التعليمية أثناء جائحة فيروس كورونا، والتخفيف من تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية السلبية؛
- 3 المساعدة في تنفيذ المشاريع والبرامج، بما في ذلك على الساحة الدولية، التي تمكن من نشر واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة دعم في التصدي لتبعات جائحة فيروس كورونا؛
- 4 النظر في الإجراءات المناسبة في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تهدف إلى الحد من شدة وعدد حالات الطوارئ الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، وتهدف إلى التخفيف من تبعاتها، مثل تزويد المجتمعات المحلية بالتوصيلية والمعلومات، خاصةً باللغات المحلية، للمساعدة في الحفاظ على حياة الإنسان؛
- 5 القيام بدور نشط في تطوير ونشر المعايير والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، لاستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التصدي لجائحة فيروس كورونا والجوائح المستقبلية؛
- 6 تحديد وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتدابير الفعالة، لا سيما في المجالات المذكورة في الفقرات من 1 إلى 5 من "يدعو الدول الأعضاء" أعلاه، لإمكانية استخدامها في التصدي للجوائح والأوبئة المحتملة في المستقبل والتأهب لها،

يدعو الأمين العام

إلى مواصلة تعزيز جهود الاتحاد، في نطاق اختصاصه وبالشراكة مع منظمة الصحة العالمية والوكالات والمنظمات الأخرى، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة، لتعزيز قدرة شبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصمود في مواجهة التحديات التي تفرضها جائحة فيروس كورونا وزيادة التأهب للجوائح والتصدي لها.

³ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.